

غازي الصوراني

التحويلات الاجتماعية والطبقة

في الضفة الغربية وقطاع غزة

(رؤية نقدية)

التحولت الاجتماعية والطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة

تأليف: غازي الصوراني

Email: jsourani2004@yahoo.com

الطبعة الأولى - غزة - فلسطين - أكتوبر ٢٠٠٩

الطبعة الثانية - عمان - الأردن - ديسمبر / ٢٠٠٩

الطبعة الثالثة - رام الله - فلسطين - ديسمبر ٢٠٠٩

إخراج: نضال نبيل أبو مايلة

تصميم الغلاف: رسمية اليحيى

المحتويات

صفحة	الموضوع
٥	مقدمة د.نادر سعيد
٩	مقدمة سلامة كيلة
١٣	تمهيد
٢٠	البنية الاجتماعية وتحولاتها
٢٦	مقاربة منهجية لمعالجة التحول في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني
٢٨	- المواقع أو الأطر الطبقية:
٢٨	١- حالات المواقع الرأسمالية العليا.
٣٠	٢- حالات المواقع الوسطى.
٣٠	٣- حالات المواقع العمالية (الشغيلة)
٣١	٤- حالات المواقع الريفية (الفلاحين)
٤٠	- التوزيع السكاني والديمغرافي.
٥١	- التركيب الاجتماعي (الطبقي):
٥١	١- البرجوازية الكبيرة.
٦٦	٢- الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البورجوازية الصغيرة
٨١	٣- الطبقة العاملة
٩٣	٤- الفلاحون
١٠٧	- ملامح التحول أو التغيير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة. ١٩٩٤
١٢٧	- الطبيعة الطبقية للسلطة.
١٣٨	- المشهد الاجتماعي الفلسطيني الراهن وتحولاته الطبقية.

نظرة كلاسيكية - متجددة لعالم مألوف... د. نادر سعيد، أستاذ علم الاجتماع

جل ما نتمناه أن تجد هذه المخطوطة مكانها المناسب في زمن القحط الفكري والفراغ الايديولوجي وتراوح الأجنداث، فالشباب العربي يحتاج الآن وأكثر من أي وقت مضى ومن أي شيء آخر هذا النوع من الكتابات التي بدأت بالنفاز عن رفوف المكتبات العربية، يحتاجون لقراءة هذا الكتاب لما يقدمه من تحليل ماركسي على أصوله (الكلاسيكية) للطبقات في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أنه في ظل سيادة الفكرين الرأسمالي المعولم والإسلامي السياسي والتصارع والتصالح المصلحي بينهما، لا يجد القراء فسحة ليستششقوا من خلالها الهواء النقي، الهواء الذي يحكم العقل، ويدعو للعلم وللتحليل الجدلي والنقدي في أن واحد.

إن موضوع الطبقيّة والصراع أو الانسجام الطبقي يقع في صلب البرادجم (Paradigm) العلم اجتماعي، والمشارك بين كافة النظريات، هو التركيز على مفهوم (المصلحة) كواقع مادي وذهني في نفس الوقت، فالمصلحة المشتركة في الواقع المادي - الموضوعي قد تعكس نفسها في وعي متبلور بين فئات المجتمع ارتباطا بعلاقتها بوسائل الانتاج وقد تتحول إلى صراع دام في حال تحول الوعي إلى أقصى مدياته حيث الثورة. ولكن وفي كثير من الأحيان، وضمن ما نلمسه في ظل العولمة، فإن تشققا قد حصل في الواقع الموضوعي للعلاقات الانتاجية فليس

الوطني وطنيا في ظل الواقع المعاش وليس الطبقي مرتبطا بعلاقات انتاج كلاسيكية مرتبة حسب مقتضيات الحقبة الصناعية، فالخدمات والتكنولوجيا الحديثة والاعلام والتعليم المعولم والهجرة وكذلك تعزيز مفهوم صراع الحضارات والايديولوجيات على حساب الصراع الحقيقي بين مراكز النفوذ والثروة، قد أدت جميعها إلى تشتت وتشرذم في مفهوم الطبقة فاختلف الحابل بالنابل وغدت العوامل الاثنية والدينية والحضارية ومظاهرها المتجلية في التمحور السياسي، وكذلك المنافع الأنية والمتحولة بفعل التعليم والقدرة على الحركة عبر العالم (ولو تحركا افتراضيا عبر الانترنت ووسائل الاتصال الحديث) مربكة للتحليلات الكلاسيكية بما فيها الماركسية.

ولكن، وبكل تأكيد لا يمكن الهرب من وضوح العلاقة بين السياسي والاقتصادي (الاقتصاد السياسي) ليس في العالم وليس في الواقع الفلسطيني. فالواقع العالمي فرض نفسه وبتقل (القرية العالمية) على القضية الفلسطينية والفلسطينيين، وبالنظر لطبيعة العلاقة بين الواقع السياسي للقضية الفلسطينية من ناحية والتمويل (الحضور) الدولي من ناحية أخرى، فإن صورة التحول الطبقي تتضح في ما يتحدث عنه المفكر الصوري بالطبقات ذات الارتباط بالتمويل الدولي، وهي ليست مقتصرة على الكوميرادور بل تصل في الواقع إلى أكثر الطبقات تضررا من الواقع المعاش (أي موضوعيا)، ولكنها تتحول إلى طفيلية من خلال برامج التشغيل بالميومة أو العمل في وظائف دونية في المؤسسات

الحكومية. وكذلك يحافظ التمويل الدولي على شريحة بنكهة الطبقة الوسطى، ولكنها لا تتمتع بوعي الطبقة الوسطى الساعية للتغيير نحو العدالة الاجتماعية، فتحولت إلى طبقة مسيسة منقسمة عبر الاتجاهات الفكرية بين ديني ومدني (يشبه العلماني). فالحال في الضفة وغزة متشابه، حيث أن استمرار المساعدات (الإنسانية) يعزز قدرة الفلسطينيين على البقاء كأفراد وكمجموعات، أما التمويل بغرض التنمية فهو يعزز بناء مؤسسات تخدم الحل السياسي المفترض والافتراضي، ويساهم في بقاء المجتمع أسيرا لأولويات لا تقترب من وضع القضية الوطنية على قمة الأجندة المجتمعية. أما على مستوى الواقع السياسي فإن الحراك الطبقي المرتبط بالتمويل الدولي والمعتمد عليه يعزز فرص الاحتلال في التوغل بشكل غير مسبوق في مشروعه الاستيطاني الاحتلالي في الضفة الغربية وفي جعل قطاع غزة غير ذي أهمية (بل معيقا) في محاولة الوصول لانجاز مشروع وطني ذو أبعاد فلسطينية.

وإن كان دور البعدين الدولي والاقليمي لافت في التحليل الذي يقدمه المفكر الصوري، إلا أن البعد المحلي ارتباطا بالعلاقات الطبقية ما زال طاغيا. أما المماثلة بين حركة تحررية ذات طابع وطني - قومي - علماني (فتح) وحركة دينية - اسلاموية - حزبية لا يساهم في تقديم تحليل يضع النتائج لكل من النهجين في سياقهما الفكري والطبقي، فليس المجال للحراك الطبقي في المجتمع الديني (الشمولي) بنفسه في مجتمع يميل إلى الرأسمالية المنفتحة على العالم وداخليا، وإن كان الفكر

الاقتصادي الديني كما عايشناه في ممارسات وتصريحات حكومات وممثلي حماس (وحكومات الوحدة الوطنية التي شاركت فيها) لا تختلف كثيرا عما يطرحه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلا أن النظم الشمولية تترك الباب مفتوحا للتلاعب وبشكل رسمي ومقنن في العلاقات الاقتصادية وترتيب المصالح الطبقيّة وبدون رقابة، ولن يختلف الحال كثيرا في ظل حكومة منفتحة بالكامل على السوق العالمي وشروط منظمة التجارة العالمية.

كلي أمل أن يكون هذا الكتاب فاتحة مبشرة لسلسلة من الكتب التي تبشر بالفكر التنويري الذي يرزح تحت ركام التخبط الفكري المعولم رأسماليا ودينيا، فشحنا وأمتنا يحتاجان لانفتاح العقول والقلوب وللتفكير والتفكر باستخدام مناهج علمية تعتمد على الانفتاح والتفسيرات الموضوعية والمادية التي تحترم عمق التجربة الروحية لكافة شعوب الأرض عبر التاريخ، فلا فكر يغلب الآخر وليس منا من هو أفضل أو أدنى من غيره، فالفكر الإنساني أصبح فكر المستقبل في مواجهة قسوة الرأسمالية والدينية تجاه الانسان والبيئة وحقوق الشعوب والبشر كافة.

مقدمة:

إن تناول الوضع الطبقي في المجتمع الفلسطيني هو، بحكم وضع الفلسطينيين، تناول متعدد، حيث ينقسم هؤلاء إلى مجموعات لكل منها وضع طبقي خاص، نتيجة الظروف "السياسية" التي تحكم كل مجموعة، وبالتالي اختلاف ظروف كل منها، رغم أنه ليس اختلافاً نوعياً في كل الأحوال، خصوصاً فيما يتعلق بوضع الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال.

حيث أن هناك جزء من الشعب الفلسطيني وقع تحت السيطرة الصهيونية منذ سنة ١٩٤٨، وفرضت عليه بنية طبقية من خلال الموقع الذي فرض عليه في إطار الاقتصاد، مثل العزل والتهميش والحصار، تشكلت هذه البنية الطبقية انطلاقاً من فعل كل ذلك في التكوين الأصلي الذي كان ذو طابع ريفي في الغالب. وحيث أصبح الاقتصاد ملحقاً بمجمل الاقتصاد الصهيوني.

وهناك جزء من الشعب الفلسطيني تحول إلى لاجئ، وقطن في مخيمات معزولة ومهمشة (وعديد منه لازال يعيش هذا الوضع)، أو "اندمج" في بنية اقتصاد الدولة التي يعيش فيها، وتشابك من مجمل التكوين الطبقي فيها. فقد ارتبط ذلك بطريقة تعامل السلطات في البلدان المضيفة. وهنا يصبح البحث في الوضع الطبقي الفلسطيني جزء من البحث في مجمل التكوين الطبقي في هذه البلدان.

وهناك ثالثاً سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين كانوا جزءاً من التكوين في الأردن ومصر ثم وقعوا تحت الاحتلال سنة ١٩٦٧، وأخضعوا للسيطرة الاقتصادية الصهيونية (استناداً إلى السيطرة العسكرية طبعاً)، وبالتالي خضعت البنى الطبقية منذئذ لتأثير الاقتصاد الصهيوني، والتشابك الذي أقيم معه. وإذا كانت الأرض (التي كانت تتقلص تدريجياً نتيجة القضم الصهيوني المستمر) قد حافظت على الطابع الزراعي للتكوين، كما استمرت الحرف والتجارة في المدن، فإن السيطرة الاقتصادية فرضت تراجع أهمية الزراعة وانهايار مستمر في الحرف والصناعات، دون تطور يستوعب اليد العاملة. ولهذا كانت القدرة الاقتصادية للتراجع لمصلحة الاحتكار الذي باتت تمارسه السلعة الصهيونية.

وحيث أصبح الاقتصاد الصهيوني هو سوق عمل لنسبة كبيرة من السكان، فقد تراجعت بعد أوصلو، وبعد سياسة العزل الصهيونية التي اقتضت تقليص واسع لليد العاملة التي أصبحت تعاني من البطالة، وحصار اقتصادي بات يدمر القطاعات الاقتصادية المختلفة، بينما ظلت التجارة هي النشاط الأساسي القائم على العلاقة بالاقتصاد الصهيوني. ولاشك في أن بناء جدار العزل و"نقاط التفتيش" الكثيرة بين المدن والقرى، كلها عناصر يؤدي (وهي تهدف) إلى دمار كامل للزراعة والصناعة، لأن هدف هذه السياسة هو فرض وضع يؤدي إلى الهجرة. ومن هنا يكون التكوين الطبقي القائم هو مؤقت ومرهون بتحقيق هذه

السياسة. وفي كل الأحوال فإن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة نسبة السكان العاطلين عن العمل لتكون أكبر من السكان العاملين، وبالتالي يصبح وضع السكان كارثياً، ومن ثم يعتمد على المساعدات الخارجية.

هذا الكتاب الذي يظهر فيه الجهد الكبير للصديق غازي الصوراني يتطرق بالأساس للتحويلات الاجتماعية والتكوين الطبقي في هذا الجزء الأخير، أي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، دون الأجزاء الأخرى، التي تحتاج إلى بحث كذلك. وما من شك في أن الهدف الذي يرمي إليه الصديق غازي هو تحديد وضع الطبقات في إطار الصراع ضد الاحتلال، وخصوصاً من أجل تحديد موقع اليسار الطبقي، أو البحث عن توضع هذا اليسار في البنية الطبقية. حيث أنه رغم أن كل الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال، وبالأساس من وجود الكيان الاستيطاني الصهيوني، فإن فاعلية الطبقات مختلفة في التعاطي معه. وهنا يمكن أن نتلمس أساس "الميل التسويقي" لدى قطاعات، ولقد أشار الكتاب في قسمه الأخير للطبيعة الطبقية للسلطة وكذلك لحركة حماس، وهو الوضع الذي يمكن أن يلقي ظلالاً من الكشف لسياسة "المفاوضات العبيثية" التي لازالت السلطة مصممة عليها. وأيضاً الخلفية الطبقية لصراعات فتح وحماس.

وبالتالي فإن استمرار الصراع من أجل التحرر بات يفترض الاستناد إلى الطبقات المفكرة، خصوصاً العمال والفلاحين الفقراء وكل المهمشين، ولا إمكانية للوصول إلى ذلك دون معرفة وضع الطبقات وتأثير السيطرة الصهيونية عليها. وهو الأمر الذي يفرض أن يخرج اليسار من شرنقة الفئات الوسطى لكي يتوضع في هذه الطبقات. وهو بالتالي يجب أن يخرج من أوهام "الحل المرحلي" الذي لم يكن سوى نتاج أوهام فئات وسطى رثة.

سلامة كيلة

تمهيد:

تسعى هذه الدراسة إلى إثارة النقاش العلمي - في أوساط الباحثين والمتقنين اليساريين الفلسطينيين، حول التحولات الطبقية/ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، وتأثيرها على المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وانعكاسها على مواقف القوى السياسية الفلسطينية عموماً، وقطبي الصراع فتح وحماس خصوصاً، إلى جانب الآثار السياسية والمجتمعية الناجمة عن الانقسام بين "كيانين" منفصلين في الضفة وقطاع غزة، وما أدى إليه هذا الوضع من تزايد الحصار والممارسات العدوانية الإسرائيلية من ناحية وتزايد مظاهر التراجع والانحطاط المجتمعي والإفقار والبطالة من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق أشير إلى الالتباس المنهجي حول مفهوم التحولات الاجتماعية، انطلاقاً من عدم إمكانية الحديث عن تحولات نوعية مادمناً في البنية نفسها، خاصة وأن البنية الاجتماعية الفلسطينية هي بنية متعددة المظاهر والأشكال داخل النمط الرأسمالي التابع، علاوة على تخلفها وتبعيتها، لأن مفهوم التحول ينطبق على كل تغير يفيد الانتقال من بنية إلى أخرى، أي أنه اضطراب وقلب للأنظمة " وهذا يعني أن الكثير من مظاهر التغير التي تحدث على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، قد تعطي الانطباع بكونها معبرة عن تحولات عميقة وحاسمة،

بيد أنها قد لا تكون في عمقها كذلك^١ فهل يصدق هذا الرأي على ما يعرفه مجتمعنا من تحولات وتغيرات؟ بهذا السؤال أكون قد تطرقت إلى مفارقة قد تحمل في طياتها نوعاً من التناقض أو الالتباس فيما يتعلق بعنوان هذه الدراسة، لكنني لا أسعى إلى إبراز هذا التناقض بقدر اهتمامي بالحديث عن شكل ومضمون التحولات الاجتماعية في حركتها البطيئة في مجتمعنا الفلسطيني، التي لا تفرز حالة يمكن أن يطلق عليها تحولاً نوعياً أو جذرياً فيه، حيث أن مجتمعنا الفلسطيني في الضفة والقطاع كما يقول البروفيسور جليبير الأشقر "ليس مجتمعاً ناتجاً عن تطور "طبيعي" بل هو مجتمع نتج عن الاقتلاع الجزئي الذي تلاه الضم (إلى الأردن ومصر) ومن ثم عقود من الاحتلال أفضت - في ضوء اتفاق أوسلو - إلى انتقال قسم هام من جهاز دولة اتياً من الشتات ليتربع على السلطة وفق شروط أوسلو وما تلاها، وهذه ظروف خاصة جداً لا يوجد مثيل لها في العالم أجمع"^٢.

وبالتالي فإن هذه الدراسة، هي محاولة تشخيصية للوحه أو الخريطة الطبقيّة الراهنة في المجتمع الفلسطيني، في الضفة وقطاع غزة، ومتابعة تطور ورصد أوضاع "الطبقة" البرجوازية الكبيرة والطبقة البرجوازية الصغيرة أو ما يطلق عليها البرجوازية المتوسطة، إلى جانب "طبقتي" العمال والفلاحين، واتجاهات التغيير في هذه المواقع نتيجة للتفكيك

^١ محمد المرجان - في التحول الديمقراطي وآفاق التنمية السياسية في المغرب - مجلة إضافات - العدد السادس - بيروت -

ربيع ٢٠٠٩ - ص ١٩٥.

^٢ من رسالة الصديق جليبير الأشقر لي بتاريخ ٢٠-١٠-٢٠٠٩.

والتهميش والإدماج واليات التغيير في مواضع هذه الفئات، إلى جانب تحديد الموقف السياسي، للقوى الفاعلة في حقل النظام السياسي الفلسطيني في سياق معادلة داخل بنية سلطة الحكم الذاتي والنظام السياسي الاجتماعي المنبثق عنها طول الفترة منذ ١٩٩٤ حتى تاريخ الانقسام منتصف حزيران ٢٠٠٧ بين فتح وحماس أو الضفة وقطاع غزة، حيث تعيش كل منهما - منذ ذلك التاريخ - حالة من المتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية تختلف - خاصة في قطاع غزة - عن مرحلة ما قبل الانقسام، وفي هذا الإطار، نشير إلى أن التغيير الاجتماعي النوعي كما نفهمه، هو مصطلح رديف لمفاهيم النمو والتطور والتقدم الاجتماعي بالمعنى التتوييري والحداثي والعقلاني النهضوي، عبر مرحلة جديدة أفضل من سابقتها، من حيث درجات التطور أو النهوض السياسي الاجتماعي والثقافي والنمو الاقتصادي.

لكن ما جرى منذ ١٤ حزيران ٢٠٠٧، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرسست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية

إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة والقطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية^٣ أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزيعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحدائثة التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم

^٣ التبعية - كما يعرفها د. إبراهيم العيسوي - هي: ظرف موضوعي تشكل تاريخياً، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي، يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى تمثل مركز النظام الرأسمالي العالمي. فالتبعية إذن هي جوهر التخلف، وإن التنمية (نقيض التخلف) هي مشروع حضاري يجسد ويتضمن عملية التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة ٤٨.

معنى ذلك هناك خلل كبير يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فنوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها، وهي إمكانية نزع أنها مستحيلة التحقق في

فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

فإذا كانت بعض ممارسات الانتفاضة الثانية قد جلبت الكارثة -ولو بالمعنى الجزئي- على الصعيدين المجتمعي الداخلي والسياسي العام، وعززت دور حماس الكفاحي والنضالي الذي نقر به، ونحترمه، بمثل ما نقر -من موقع الديمقراطية والتعددية- بأنه يحمل مضموناً سياسياً وأيدلوجياً مغايراً يعبر عن نفسه عبر هوية لا نريد لها أن تشكل نقيضاً حاداً أو دموياً للهوية الوطنية، من هنا أهمية الإقرار بمبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي يعني الاستمرار في تأكيد الاحترام للدين والمشاعر الدينية وكافة الجوانب الإيجابية العديدة في تراثنا العربي الإسلامي، الذي حرصت كافة القوى الوطنية عموماً واليسار خصوصاً على تطبيق هذا التوجه منذ تأسيسها.

لذلك، فإن من واجب هذه القوى أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية الكبرى وليس من منطلق حماس أو فتح، خاصة وان كلاهما يعيش أزمة خانقة أو تحولات خطيرة.

أخيراً، قد نتفق على أن هذه البديهيّات تدعونا - كقوى يسارية - لإعادة تجديد رؤيتنا ودورنا المستقبلي، وهي عملية تتدرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف هو جزء تابع للمنظومة الإمبريالية في بلادنا، لذلك فإن المهمة العاجلة لكافة القوى التقدمية الديمقراطية العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، أن تعيد النظر في الرؤية الاستراتيجية الوطنية ببعديها السياسي والمجتمعي، بما في ذلك فكرة الحل المرحلي أو ما يسمى بحل الدولتين، الذي بات واضحاً حجم التزايد في الوعي السياسي الفلسطيني عموماً، وفي أوساط بعض الكوادر والنخب السياسية الفلسطينية ضده من حيث وهم هذا الحل أو استحالة تطبيقه في ظل هيمنة التحالف الأمريكي الصهيوني، الأمر الذي يستدعي العمل على بلورة الرؤية الإستراتيجية المشار إليها، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال

ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية.

البنية^٤ الاجتماعية وتحولاتها:

هي الإطار الحاكم والمحدد لأنماط العلاقات والتفاعلات بين مكونات المجتمع ومستوياته الأساسية والفرعية، فالبنية تتألف من مجموعة من البنى أو الأنساق الفرعية، الاقتصادية والسياسية والأسرية وغيرها، والتي تتألف كل منها من جماعات وتنظيمات اجتماعية تسهم في أداء كل بنية أو نسق فرعي لوظائفه التي تتركز حول تطوير الإنتاج الاجتماعي وتواصله، بما يشتمل عليه هذا الإنتاج من مخرجات مادية وثقافية وعلمية، كما تتركز حول تحقيق الاستقرار أو التغيير -النسبيين- الضروريين لفاعلية دور البنية في توفير شروط تواصل التطور الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع متجددة ومتمايزة في الوقت نفسه^٥.

أما الطبقة الاجتماعية فهي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج، وتساعد في

^٤ البنية هي نسق من التحولات، يتألف من عناصر، يكون من شأن أي تحول في أي عنصر منها أن يؤدي إلى تحولات في باقي العناصر الأخرى. إن ارتباط العنصر بكلية العناصر الأخرى يجعله خاضع لكل الذي يقوم فيه، ويعطي مبدأ الأولوية المطلقة لكل على الأجزاء بحيث لا يمكن فهم أي عنصر من عناصر البنية خارجاً عن الوضع الذي يشغله داخل تلك البنية (المصدر: الموسوعة الفلسفية العربية - معهد الإنماء العربي - ط ١ - ١٩٨٦ - ص ١٩٨).

^٥ التقرير الاجتماعي العربي - إصدار رقم (١) - مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب - القاهرة - ٢٠٠١ - ص ٧.

تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والتي تجعل منها قوة في البنية
الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي^٦:

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال
العييني.

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر
للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد بناء على أحد
الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو
العييني).

ج. الموقع من علاقات الاستغلال، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى
الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال).

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي
المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء
والولاء بين أعضاء الطبقة، والذي يتبلور نحو وعي جماعي
بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى
كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها، تسمى الجماعة
الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة،
للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية التطبيقية
التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم
الممارسات المختلفة، وخاصة الممارسات السياسية.

^٦ المصدر: د. عبد الباسط عبد المعطي - مصدر سبق ذكره - ص ٤١.

إن هذه المحددات ترتبط بثلاثة مجالات أساسية للهيمنة أو الخضوع لأنها ترتبط بأهم الموارد الإنتاجية: رأس المال النقدي/ورأس المال العيني/والعمل، حيث يحدد الموقع منها المراكز التي لديها أو ليس لديها القدرة على السيطرة على احدها أو معظمها، فالرأسمالي يسيطر على قرارات توظيف رأس المال النقدي أو العيني أو هما معاً، أما العامل فيخضع لمالكي هذين الموردين، بينما يمكن أن يسيطر نسبياً على العمل.

وواقع انه يجب إلا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي، ان هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي في رأي الماركسية الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والايديولوجيا أو بكلمة البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية.

وعلى هذا يمكن القول، بأن الطبقة الاجتماعية تتحدد -إلى جانب موقعها الاقتصادي- بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية. والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية). وعلى هذا، فإن هذا الموقع يشمل ما يمكن اعتباره التحديد البنوي للطبقة، أي وجود تحديد البنية بالذات في الممارسات الطبقيّة (علاقات الانتاج، مواقع الهيمنة، والتبعية

السياسية والأيدولوجية) - حسب بولانتزاس - فلا وجود للطبقات إلا في الصراع الطبقي^٧، في إطار الممارسات الطبقيّة، وفي هذا الجانب فإن من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات للوعي الطبقي^٨.

الأول: ادراكي يركز على فهم الطبقة لأوضاعها وأوضاع غيرها من الطبقات، ومن ثم فهم علاقات الطبقات ببعضها البعض، **والثاني:** صراعي يركز على الصراعات والتحالفات الفعلية، وتنظيم الطبقة لنشاطاتها وإدارة صراعاتها **والثالث:** تحويلي ذو توجه مستقبلي يتجاوز تغيير أوضاع الطبقة إلى تغيير البنية الطبقيّة، ومنها إلى تغيير النظام الاجتماعي الاقتصادي (حسب شروط القوة الذاتية للطبقة البورجوازية أو للطبقة العاملة).

التشكيلة الاجتماعية إذن، هي مجموع العلاقات الاجتماعية الدائرة في حيز جغرافي معين، خلال فترة معينة ووفقاً لأشكال محددة، وهو تعريف قد لا ينطبق على الواقع الاجتماعي الفلسطيني خلال المرحلة التاريخية الممتدة منذ نكبة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، بسبب إلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى الوصاية المصرية.

ولكن بالرغم من هذا الانقسام الجغرافي السياسي في المجتمع الفلسطيني خلال تلك المرحلة، فإن المقومات السياسية والهوية الوطنية يبعدها السياسي والاجتماعي ظلت سمة أساسية للفلسطينيين في الوطن

^٧ الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم - نيكوس بلانتزاس - دمشق ١٩٨٣ - ص ١٥/١٤.

^٨ د. عبد الباسط عبد المعطي - الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر - مصدر سبق ذكره - ص ٤٣.

والشتات عموماً، وفي الضفة وقطاع غزة خصوصاً، حيث تجلت هذه العلاقة الاجتماعية في إطار المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع على أثر الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، ثم على أثر قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، رغم التباينات الملحوظة التي ميزت ومازالت كل من "مجتمع" الضفة عن "مجتمع" قطاع غزة بسبب ظروف وعوامل تاريخية وراهنة، آخذين بعين الاعتبار أن المجتمع الفلسطيني هو تشكيلة اجتماعية - اقتصادية رأسمالية هامشية وطرفية، ناهيك عن تعرضها لغزو عنصري اقتلاعي إقصائي.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه التشكيلة الاجتماعية لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية ما قبل رأسمالية بسبب ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، خاصة قطاع الصناعة والبحث العلمي والتكنولوجي.

ومن هنا يمكن توصيف المجتمع الفلسطيني - رغم من ما يعترى سطحه من مظاهر التقدم الشكلي والكمي - بأنه شبه تقليدي بسبب استمرار بقاء الدور المهيمن للعائلة/الحامولة في العديد من الشركات والنشاطات والقطاعات الاقتصادية، كما في التجمعات في القرى والمدن والمخيمات، إلى جانب المظهر الآخر المرتبط بتداخل الأنماط الاجتماعية التقليدية وتجاوزها أو تحالفها مع البيروقراطية الحاكمة في السلطة بشقيها، وطابعها الطفيلي المشوه، عبر علاقات مع التحالف الكومبرادوري التجاري والعقاري والمالي من ناحية وعبر تضخم

مظاهر التراجع الاقتصادي والاعتماد على الخارج في التمويل أو الإغاثة، وتضخم مظاهر ومؤشرات الفقر والبطالة والانحطاط الاجتماعي من ناحية ثانية، دون القفز عن السبب الرئيسي لتفاقم هذه المظاهر، المتمثل في الاحتلال وممارساته العدوانية وحصاره المتواصل، المفروض على أبناء شعبنا في الضفة والقطاع، إلى جانب استمرار تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وما تنتجه هذه التبعية من تشوه مستمر في العلاقات الاجتماعية (التركيب الطبقي)، إذ أن العلاقة الجدلية بين التبعية، والعلاقات الاقتصادية/الاجتماعية، توضح إلى حد كبير شكل ومحتوى البنية الطبقيّة الفلسطينية، والخصائص الاجتماعية لكل "طبقة" أو شريحة في إطار تلك البنية.